

## فلسطين

## المصالحة بمقاييس «فتح»: كل مطلب بعشرة مكاسب

للضغط على غزة، وخاصة أن القاهرة لا تستطيع أن تعلن يوماً أن رام الله هي المسؤولة عن إخفاق المصالحة. كما لا يجب أن نغيب أن كلتا الحركتين جلست إلى الطاولة المصرية قسراً، في تمهيد للخطوات الأميركية اللاحقة كما تبين، وهذا النوع من التفاهات قابل للانهايار، وخاصة في أي فرصة يشعر خلالها أي طرف بأنه غير محتاج إلى الآخر، في ظل أن الملفات الخلافية تبدأ من اليوميات، وصولاً إلى قضايا كبرى كالبرامج والأيديولوجيات والأمن.

من جهة أخرى، ينحصر قرار المصالحة داخل «فتح» بيد عباس وحده، نظراً إلى هيمنته المطلقة على قرار الحركة على الأصعدة كافة، وخاصة أنه القائد العام للأجهزة الأمنية والقوات العسكرية (قائد القوات المسلحة)، وهو رئيس السلطة، ورئيس «منظمة التحرير»، ورئيس لجنته التنفيذية، ورئيس «فتح» أيضاً ولجنته المركزية، ولا يوجد أي تبار يعارضه داخل السلطة أو الحركة، ما يعني أن أي مجال للاتقاط المصالح من داخل الائتلتين مرهون بعباس، وهو ما أثبتته التجربة في سلوك كل من عزام الأحمد ورئيس الحكومة رامي الحمدالله.

ووسط تبادل الاتهامات في الأسابيع الأخيرة، رغم انشغال الجميع بالأزمة المتعلقة بالقدس، صار وضع غزة معلقاً، وخاصة أن الأزمات المعيشية مستمرة، وكذلك التحذيرات الدولية من عواقب ذلك، وسط شبح «إفقال الأونروا». وقال الأحمد، في تصريح إذاعي قبل أيام، إن «حماس ليس لديها إرادة حقيقية لتنفيذ اتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة، ووضعت العراقيل أمام حكومة الوفاق»، متهماً «حماس» بأن لها «حكومة موازية» تمارس مهماتها. وزادت على ذلك صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، بنشرها تقوياً للمصالحة قبل أيام، قالت فيه إنها وصلت إلى «طريق مسدود لأن محمود عباس لا يرى أن المصالحة مع حماس ستعود بالفائدة عليه».

الأخيرة، كما أنه يجب التريث قبل العودة و«التورط» في غزة. وإن صار أن انفجرت القيادة الحمساوية قبل ذلك، في ظل وجود تيارات داخلها ترفض المصالحة، فإن هذا سيشكل دليلاً على وجهة النظر السابقة، ولن تكون السلطة قد تحملت مسؤوليات واسعة كما كان الوضع قبل عام 2006. في الوقت نفسه، على «حماس» أن تكفر عن خطيئتها، وألا تحاول اللعب أمام الجمهور على وتر أن المسؤولية هي على السلطة، كما أنه لا رغبة فتحاوية في وجود نسج حمساوي داخل المؤسسات الرسمية في غزة، ولا استعداد أيضاً لدفع مرتبات لهؤلاء الموظفين حتى لو أحبلوا على التقاعد. وعملياً، يرأس وفد المصالحة عن «فتح» عضو لجنته المركزية عزام الأحمد، كتمثل عن رئيس السلطة، فيما يتسلم النقاط الأمنية في المصالحة رئيس «المخابرات» ماجد

## يملك عباس وحده قرار المصالحة وهو الآن يسيرها ببطء

فرج، ومعه رئيس «الشؤون المدنية» حسين الشيخ، وكلاهما ينسق مع إسرائيل. في الوقت نفسه، يقيم نائب رئيس الحكومة، زياد أبو عمرو، في غزة الذي هو منها في الأصل، مشرفاً على ملف «اللجنة الإدارية القانونية» لبحث شؤون موظفي حكومة «حماس» سابقاً وموظفي السلطة في القطاع.

ومن سوء حظ السلطة أن وجهت الولايات المتحدة إليها ضربة قوية تمس مشروعيتها بقائها، في وقت كانت فيه تستغل موقعها وعلاقتها

تراهن «فتح» بوضوح على قصر نفس «حماس» وسرعة غضب الأخيرة ورد فعلها المتسرع في القضايا الداخلية كما خبرتها. لكن القيادة الجديدة في غزة خالفت التوقع الفتحاوي، مع ذلك، لا تزال السلطة تتعامل مع المصالحة من أعلى، رغم الضربة الأميركية الأخيرة لمشروعيتها برنامجها، متوقعة أن تجني من «حماس» أضعافها خسرته بسببها قبل عشر سنوات

على جميع القطاعات السياسية والأمنية في غزة، أما القانون الواحد، فهو تطبيق القوانين المعمول بها في الضفة وما يتخللها من تعديلات، على القطاع، وبالنسبة إلى السلاح الشرعي الواحد، فهو أنه لا سلاح سوى لأجهزة أمن السلطة التي يرأسها محمود عباس. وتأكيداً لما سبق، أوضح المتحدث باسم أجهزة السلطة، اللواء عدنان الضميري، أن المطلوب هو «فرض الأمن في غزة كالضفة»، وأن تعمل الأجهزة الأمنية بالألية نفسها في المكانين. وسبقه في ذلك المدير العام للشرطة حازم عطاالله، الذي أوضح في تشرين الثاني الماضي أن قواته يجب أن تفرض الأمن والنظام في غزة تماماً كما الضفة.

بجانب ذلك، لا تزال «فتح» تعمل ب«روح انتقامية»، كما يرى مسؤولون في فصائل وقوى إسلامية ووطنية، فرغم أن ما فعلته «حماس» في أحداث الانقسام لم يكن سهلاً بالنسبة إلى «فتح» قيادة ومؤيدين، فإن نجاح المصالحة يجب أن يعتمد على تجاوز ذلك من الجانبين. والواضح من السلوك الفتحاوي والسلطوي أن الهدف هو إقصاء «حماس» إلى الهامش، كي تسيطر السلطة على القيادة السياسية وأجهزة الأمن والعمل التنفيذي والقانوني. لكن كيف تنظر «فتح» إلى المصالحة؟ أولاً، هي تقر بان «حماس» لا تريد العودة إلى الحكم، وهي تراهن في ذلك على استخلاص ما يمكن من

## رام الله - الأخبار

رغم مرور نحو ثلاثة أشهر على توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» برعاية مصرية، لم يتعد الواقع العملي الإجراءات الأولى التي اتخذها الطرفان، فيما يقف الوسيط المصري موقف المتفرج من دون أي نية لتحميل المسؤولية لأحد. فبينما التزمت «حماس» حل «اللجنة الإدارية» لإدارة قطاع غزة كخطوة أولى، رأت الأطراف كافة أنها «جريئة وبنائة»، لا تزال السلطة الفلسطينية تطالب بالمزيد من التنازلات الحمساوية، تحت شعار واحد رددته قياديو «فتح» والسلطة، والمتحدثون باسم الجانبين، كثابت من الثوابت على مدار المدة الماضية، وهو: «سلطة واحدة، قانون واحد وسلاح شرعي واحد».

هذا الثالث، بما يمثله من تلميح إلى سلاح المقاومة بدرجة أولى، صار كلمة السر لموافقة «فتح» ومن ورائها السلطة على إتمام المصالحة، وهو في الوقت نفسه شعار يعيد المباحثات إلى المربع الأول: الصراع في الأصل بين برنامجين مختلفين، إذ لا يمكن أن يلتقي جسم يرتبط باتفاقيات كأوسلو، مع جسم يبندها ويتحلل من التزامات «الرعاية الدولية» (الاعتراف بإسرائيل، ونقد العنف والمقاومة، واتباع مسار «منظمة التحرير» في التسوية).

بالنسبة إلى «فتح»، يعني مفهوم السلطة الواحدة سيطرة السلطة

الجدل، مع اتهامات روسية لفصائل محسوبة على تركيا، بتنفيذ الهجوم على قاعدتي حميميم وطرطوس. إذ أفادت وزارة الدفاع بأن الطائرات المسيّرة أقلعت من الجزء الجنوبي الغربي لمنطقة «خضض التصعيد» في إدلب، الذي «تسيطر عليه المعارضة المعتدلة». وقدمت الوزارة رسائل إلى كل من رئيس الأركان العامة التركية، خلوصي أكار، ورئيس الاستخبارات حقان فيدان، لافتة إلى أن الرسائل «تؤكد أن من الضروري أن تفي أنقرة بالالتزامات المفترضة لضمان وقف إطلاق النار، من قبل القوات الخاضعة للرقابة، وتكثيف الجهود لوضع نقاط مراقبة في منطقة خضض التصعيد في إدلب، وذلك لمنع هجمات الطائرات المسيّرة على أي أهداف».

وفي المقابل، خرج وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، ليؤكد ضرورة أن تتحمل إيران وروسيا مسؤولياتهما، إزاء هجوم الجيش السوري في محافظة إدلب. وأوضح أن «الأوضاع على الساحة السورية معقدة، لذا من المتوقع أن يحدث بعض الخروقات لاتفاق وقف إطلاق النار، لكن ما يحصل في الفترة الأخيرة من اعتداءات على مناطق خضض التصعيد، تجاوز حد الانتهاكات المتوقعة»، مضيفاً أنه «لولا الدعم الإيراني والروسي، لما تجرأ النظام السوري وقام بهذه الانتهاكات». ولفت إلى أن بلاده ستتشاور مع روسيا وإيران بشأن الجهات التي ستشارك في مؤتمر سوتشي المرتقب، مبيناً أنه لن يشارك أحد في المؤتمر دون إجماع الدول الثلاث على قبول مشاركته. وفي سياق متصل، قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إن الاستعدادات حول «مؤتمر سوتشي» وصلت إلى مرحلة مهمة بفضل جهود بلاده وتركيا وإيران. وبدوره، أكد الناطق باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، أن عقد اجتماع ثلاثي بين رؤساء تركيا وإيران وتركيا، قبل مؤتمر سوتشي، غير مطروح حالياً. وأوضح أن بلاده تواصل مشاوراتها مع أنقرة وطهران لتحديد الجهات التي ستشارك في المؤتمر. وبالتوازي، أعربت فرنسا عن قلقها إزاء الهجوم الذي ينقذه الجيش السوري، شرق إدلب، داعية إلى احترام اتفاق «خضض التصعيد» الذي أبرم في أستانا.

(الأخبار)

## عملية نابلس تستنفر الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين

على عملية إطلاق النار. كما دعا أريئيل إلى «قتل فلسطينيين أكثر وإيقاع جرحي أكثر»، مضيفاً أنه «حان الوقت لقتل فلسطينيين في غارات الجيش على قطاع غزة». وذكر أنه منذ شهر لا يسقط قتلى فلسطينيين في غارات سلاح الجو، لذا «بات الوقت ملائماً لإسقاط قتلى وجرحي منهم».

كذلك، دعا رئيس المجلس الاستيطاني «شومرون»، يوسي دغان، الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتراف الكامل بالبويرة الاستيطانية كمستوطنة في إسرائيل. وطالب ليبرمان بالتصديق على بناء ألف وحدة سكنية في «حفات غلعاد»، فيما أطلق المستوطنون، ممن يعرفون بـ«شبيبة التلال»، هتافات تدعو إلى الانتقام من الفلسطينيين.

أما السفير الأميركي في تل أبيب، ديفيد فريدمان، فدعا إلى شجب العملية، وتوقف عند مباركة حركة «حماس» لها و«كون السلطة تزود المقاومين الفلسطينيين بالمكافآت المالية»، معتبراً أن هذا كافٍ لمعرفة لماذا لم يتحقق السلام. لكن فريدمان لم يتحدث عن أي أسباب لهذه العملية تتعلق بأصل الاحتلال وإجراءات القمع الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني في الضفة والقدس.

(الأخبار)

لعدد من القيادات اليمينية للتعبير عن عواطفهم ومواقفهم تجاه المستوطنين، إذ شارك في المراسم رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير المعارف نفتالي بينيت، ووزير الزراعة أوري أريئيل، والوزير السابق إيلي يشاي. ودعا بينيت إلى «تعزيز الاستيطان وإنجاب المزيد من الأولاد» رداً



لقي مقتل المستوطن الإسرائيلي رازيئيل شبياح، غربي نابلس، شمال الضفة المحتلة، على يد المقاومة الفلسطينية، ليل أمس، أصداء واسعة بين المستوطنين، وشكل مناسبة لإطلاق مواقف سياسية من عدد من القيادات الإسرائيلية من أجل التعبير عن خياراتهم إزاء الفلسطينيين، وعن وقوفهم إلى جانب المستوطنين في الضفة. مع ذلك، لم تخرج حتى الآن ردود الفعل الميدانية والسياسية عن دائرة المتوقع والسقف التقليدي. فعلى المستوى العملي، أجرت قوات الجيش عمليات تفتيش واسعة في المنطقة، وزار رئيس أركان الجيش غادي ايزنكوت، برفقة العديد من القادة العسكريين، مكان العملية، حيث تلقى تقريراً عما حدث، وعن إجراءات الجيش. كما أمر قائد المنطقة الوسطى الجنرال روني نوما، بإجراء عمليات تشمل الداخلين والخارجين من نابلس. على المستوى السياسي، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إن «قوات الأمن ستبذل كل ما يمكن من أجل الوصول إلى القاتل المقيت، ودولة إسرائيل ستعاقبه». كذلك، حاول وزير الأمن افيغدور ليبرمان، انتهاز الرد المنضبط عبر تفعيل ما سماه سياسة «العصا والجزرة»، وطرد عائلات منفعي العمليات وتدمير منازلها. من جهة ثانية، شكلت جنازة المستوطن فرصة

وإحالتهم على التحقيق. وقال مكتب الجبوري في بيان، إن «ما جرى في جلسة يوم الاثنين الماضي، من قبل بعض السادة النواب، بعد إشارتهم لغطاً تجاوزت السياقات القانونية خلال الجلسة التي تضمنت التصويت على أحد النواب البدلاء التابعين لاتحاد القوى العراقية»، حيث قدّمَا اعتراضهما على ترشيح رجل الأعمال مثنى السامرائي، والذي تحوم حوله «شبهات فساد» لعضوية المجلس، بدلاً من النائب المستقيل مطشر السامرائي، ما أدى في نهاية الأمر إلى تبادل بالأيدي.

وجاء ردّ «الأحرار» على لسان النائب عن الكتلة عبد العزيز الظالمي، الذي أبدى استغرابه من القرار، واصفاً القرار بـ«غير الصحيح، ذلك أن الاعتراض لم يكن من باب خلق الفوضى أو السيطرة على موقف معين، بل لوجود شبهات فساد حول هذه الشخصية». وأضاف أن «هيئة الرئاسة تريد فرض رأيها في مجلس النواب، وتميرير هكذا شخصيات عليها ملفات وقضايا فساد، وهو أمر مخالف للقانون... فالسامرائي يريد أن يحصن نفسه من خلال مجلس النواب للابتعاد عن القضاء».

(الأخبار)